حذرت من الاستهتار بالحياة الفطرية فيها

أمثال الأحمد: الحفاظ على سلامة محمية «صباح الأحمد» واجب على كل مواطن

حذرت رئيس مركز العمل التطوعي الكويتي الشيخة أمثال الأحمد أمس الاثنين من الاستهتار بالحياة الفطرية في محمية (صباح الأحمد) الطبيعية مؤكدة أن المركز لن يتوانى عن ملاحقتهم وذلك بالتعاون مع وزارة الداخلية والهيئة العامة للبيئة.

وقالت الشيخة أمثال في تصريح لـ (كونا) إن تزايد أعداد المستهترين والعابثين بالحياة الفطرية والنباتية في المحمية الواقعة بمنطقة الصبية وقطعهم الشباك والدخول بسياراتهم حاملين أسلحة داخل أرضها يتسبب في تدهور وتخريب البيئة الفطرية وإتلاف الغطاء النباتي لها.

الشيخة أمثال الأحمد

وأضاف أن الحفاظ على سلامة المحمية يعد واجبا على كل مواطن ومقيم إذ أنها تمثل مخزونا استراتيجيا للكائنات النباتية والحيوانية وتعمل على إعادة إحياء التنوع البيولوجي في البلاد.

وأوضحت أن المحمية تستهدف توطين الحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض والمحافظة على الصفات الطبيعية للبيئة الكويتية.

وناشدت الجميع بالتعاون من أجل الحفاظ على الصفات الطبيعية للبيئة الكويتية وعدم التغافل عن المظاهر السلبية تجاهها ونشر الوعي البيئي بين فئات المجتمع داعية إلى تصوير أي مخالفة ذات صلة وإرسالها إلى موقع المركز الإلكتروني بغية اتخاذ الاجراءات اللازمة تجاهها.

تراجعت بنسبة 41 بالمئة

بوشهري: نتائج فحص ديوان المحاسبة لأعمال «السكنية» سجلت انخفاضاً في الملاحظات المرصودة

قالت وزيرة الدولة لشؤون الاسكان وزيرة الدولة للخدمات الكويتية الدكتورة جنان بوشهري أمس الاثنين إن ملاحظات ديوان المحاسبة على المؤسسة العامة للرعاية السكنية تراجعت بنسبة 41 بالمئة ولم تسجل أي مخالفة مالية.

وأضافت بو شهري في تصريح لـ (كونا) أن نتائج فحص ديوان المحاسبة لأعمال (السكنية) سجلت انخفاضا في عدد الملاحظات المرصودة عن السنة المالية (2017–2018).

وأوضحت أن عدد الملاحظات العامة تراجعت عن السنة المالية (2016–2017) من 58 ملاحظة إلى 34 في السنة المالية (2017–2018) أي بنسبة 41 بالمئة.

وبينت أن عدد الملاحظات التفصيلية تراجع من 111 ملاحظة إلى 50 ملاحظة أي بنسبة 55 بالمئة لافتة الى أن الديوان لم يرصد أي مخالفة مالية عن السنة المالية 2017–2018). وأشادت بوشهري بالإجراءات التي اتخذتها المؤسسة العامة للرعاية السكنية لتعزيز النزاهة والشفافية في أعمالها مما نتج عنه تراجع ملاحظات ديوان المحاسبة المسجلة لأكثر من 40 بالمئة مقارنة بالعام الماضي.

وشددت على تواصل المؤسسة لعملها من أجل لإيجاد حلول دائمة للملاحظات المتبقية لاسيما المتكررة منها مؤكدة أن ملاحظات ديوان المحاسبة تمثل واحدة من الأدوات الرقابية الفاعلة لتحسين أداء المؤسسة بما يسهم في الحفاظ على المال العام.

كما أشادت بالتعاون البناء ما بين الديوان و الرعاية السكنية وما تحقق من إنجاز في تخفيض عدد الملاحظات الإدارية وعدم رصد أي مخالفات مالية.

د. جنان بوشهري

الجسار: الوزارات والجهات الحكومية ملتزمة بنسب خطة إحلال العمالة الوطنية

أكد رئيس ديوان الخدمة المدنية الكويتي أحمد الجسار التزام الوزارات والجهات الحكومية بالنسب المستهدفة في خطة إحلال العمالة الوطنية محل الوافدة بالجهات الحكومية طبقا لما ورد في قرار مجلس الخدمة المدنية ذي الصلة عن السنة المالية 2017/2018.

وقال الجسار لـ (كونا) أمس الاثنين إنه جار اتخاذ ذات الإجراءات ومخاطبة كل الجهات الحكومية بعد إعداد الدراسة اللازمة بأعداد الموظفين غير الكويتيين الواجب تخفيض عددهم لكل مجموعة وظيفية مع إعطائها مهلة مدتها أسبوعان للرد على أي ملاحظات.

وأوضح أنه بعد ذلك ستتم مخاطبة وزارة المالية لاتخاذ ما يلزم لتجميد أعداد تلك النسب في ميزانيتها للسنة المالية الحالية (2018/2019) اعتبارا من الأول من شهر يوليو المقبل على أن يتم إلغاؤها نهائيا بميزانية السنة المالية 2019/2020.

وذكر أنه تنفيذا لقرار مجلس الوزراء بشأن التوظيف المركزي في الوزارات والإدارات الحكومية وفي إطار التعاون المستمر بين الديوان وتلك الجهات يتم توفير الاحتياجات الوظيفية من التخصصات والمؤهلات المختلفة لتسكينها بشكل دائم وسد احتياجات سوق العمل في الوزارات والمؤسسات الحكومية.

وأوضح رئيس ديوان الخدمة المدنية أنه يتم كذلك إصدار دفعات من المرشحين كلما توفرت احتياجات وظيفية تتناسب مع طلبات كل جهة حكومية.

وذكر أن الديوان يقدم عددا من البرامج ودورات التدريب سعيا منه إلى المساهمة في تنمية مهارات الكوادر الوطنية وتدعيم قدراتها بهدف دعم الأجهزة الحكومية في الارتقاء بمستوى العاملين لديها وتطوير الأداء. وبين الجسار أن تلك البرامج والدورات التي يقوم على تحديدها مركز تنمية الموارد البشرية تشمل جميع الفئات الوظيفية بوزارات وهيئات الدولة تهدف إلى تهيئة الموظفين لسوق العمل.

وتابع أن البرامج والدورات تضم برنامج مستجدات نظام الخدمة المدنية الذي يعمل على تعريف المشاركين بأحدث المستجدات الخاصة بقوانين ونظام الخدمة المدنية إضافة إلى برنامج إعداد الميزانيات التقديرية السنوية لتمكين العاملين بالإدارات المالية من إعداد الموازنات بفعالية وكيفية متابعتها.

وأوضح رئيس ديوان الخدمة المدنية أن هناك أيضا برنامج تهيئة المعينين الجدد إداريا وفنيا للاندماج مع تقبل الوضع الوظيفي والتعايش مع بيئة العمل.

وأشار إلى آخر ما توصل إليه الديوان في ملء شواغر سوق العمل الحكومي ضمن عملية إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة بالجهات الحكومية استنادا إلى قرار مجلس المدنية رقم 11 لسنة 2017 بشأن قواعد وإجراءات تكويت الوظائف الحكومية.

وقال إن الديوان قام بمتابعة وتنفيذ تخفيض عدد الموظفين غير الكويتيين العاملين لدى الجهات الحكومية وفقا للنسب المقررة لكل مجموعة وظيفية وذلك بعدد (3140) وظيفة من إجمالي القوى العمالة لجميع الجهات الحكومية.

ولفت إلى أنه تم تخفيض تلك الأعداد من ميزانية الباب الأول بكافة الجهات الحكومية عن السنة المالية (2017/2018) اعتبارا من الأول من يوليو الماضي وذلك بالتنسيق مع وزارة المالية.

وأوضح أن تلك الشواغر في قوة العمالة لكافة الجهات يتم ملؤها بالكوادر الوطنية وفقا لآلية التعيين المتبعة وهي التسجيل بخطة التوظيف المركزي ثم الترشح واستكمال إجراءات التعيين اللازمة وفقا للمقرر قانونا بهذا الشأن.

وقال إن جميع الجهات الحكومية وفقا لقرار مجلس الخدمة المدنية ملتزمة بتخفيض عدد الموظفين غير الكويتيين العاملين لديها حتى الوصول بعد خمس سنوات من بدء الخطة بنسبة عدد الموظفين الكويتيين من إجمالي قوة العمالة لدى الجهة الحكومية إلى النسب المئوية المحددة.

وأوضح الجسار أنه تم تحديد نسب التكويت في الوظائف الحكومية على نحو تفصيلي بقرار مجلس الخدمة المدنية رقم (11/2017) وقد تم فعليا تنفيذ النسب المستهدفة وفقا لما تم بيانه عن السنة المالية (2018/2017) وجار اتخاذ ذات الإجراءات عن السنة المالية 2019/2018.

وأوضح أنه بموجب قانون الإحلال تم تحديد 15 مجموعة وظيفية تمثل أنواع المهن سيتم تكويتها بعد استبعاد مجموعة وظائف الخدمات الطبية والصحية.

ولفت إلى أن تنفيذ خطة التوظيف والإحلال تتم على عدة مراحل ووفق جدول زمني موضوع في خطوة لتوفير فرص وظيفية لجميع الكويتيين المسجلين بنظام التوظيف المركزي.

وقال إن الخطة تقوم على محورين رئيسيين هما توفير وظائف جديدة كإحدى نتائج مشروعات الخطة التنموية للدولة وملء شواغر سوق العمل الحكومي ضمن عملية الإحلال التي تقوم بها الدولة.

وأشار إلى أن خطة الإحلال تهدف إلى توفير فرص عمل جديدة للكويتيين إضافة إلى تعيين أعداد كبيرة من الكويتيين محل الوافدين الذين تم الاستغناء عنهم في الهيئات والوزارات والمؤسسات الحكومية.

أحمد الجسار

«الجهاز المركزي» و«الداخلية» يبحثان توحيد قاعدة بيانات المقيمين بصورة غير قانونية

جانب من الاجتماع

بحث رئيس الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية صالح الفضالة والوكيل المساعد لشؤون المرور بوزارة الداخلية بالتكليف اللواء جمال الصايغ مشروع توحيد قاعدة البيانات الخاصة بهذه الفئة لدى (الجهاز) و(الداخلية) بغية تسهيل إجراءاتها ومعاملاتها.

وقال (الجهاز المركزي) في بيان صحفي أمس الاثنين إن الفضالة والصايغ اتفقا خلال اجتماع عقد بمقر الجهاز على اعتماد بطاقات المراجعة وبطاقات الضمان الصحي الصادرة عن الجهاز أيا كانت البيانات المدونة عليها.

وأضاف أن الطرفين اتفقا أيضا على تسريع آلية إصدار رخص القيادة للمقيمين بصورة غير قانونية من حملة بطاقات الجهاز المركزي والتي بلغت 2044 رخصة في عام 2017.

وحضر الاجتماع مدير إدارة تحقيق المخالفات العقيد محمد السعيدي ومدير إدارة التدريب التخصصي العقيد سالم العجمي.

الكويت تفوز بمقعد في مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات

الأذينة: الكويت عززت مكانتها عالمياً في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات

لقطةجماعية للوفد الكويتي المشارك في مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات 2018 المقام في دبي

سالم الأذينة والسفير جمال الغنيم عقب إعلان فوز الكويت بمقعد لدى الاتحاد الدولي للاتصالات

فازت الكويت أمس الاثنين بمقعد في مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات لاربع سنوات مقبلة وذلك بعد انتخابات الاتحاد التي جرت على هامش مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2018 المقام في إمارة دبي.

وأعرب رئيس مجلس الادارة والرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات المهندس سالم الأذينة عن سعادته بفوز الكويت بمقعد في الاتحاد الدولي مهديا هذا الإنجاز لصاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد.

وأشاد الأذينة بالدور المهم الذي قامت به وزارة الخارجية الكويتية ممثلة بمندوب الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في جنيف السفير جمال الغنيم على ما بذله من جهد متواصل اثمر في فوز الكويت بهذا المقعد الدولي.

وأشار الأذينة الى التقدم الكبير الذي تشهده الكويت في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات والتي تعزز مكانتها عالميا في هذا المجال المهم.

واعتبر أن فوز الكويت بمقعد في مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات "دليل على ثقة الدول الأعضاء بالمجلس والدور المميز الذي تقوم به الكويت المتمثلة بالهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات سواء على المستوى الاقليمي او الدولي".

وأكد الأذينة أن الكويت شهدت منذ انشاء الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات تحسنا ملحوظا في أداة تتبع تنظيم تكنولوجيا المعلومات في العامين الماضيين اذ ارتفع مركز الكويت 37 مرتبة في التصنيف الدولي والذي يعكس دور الهيئة الفعال في تنظيم القطاع والاخذ بأفضل الممارسات العالمية لمواكبة التطور.

واضاف ان الكويت تسعى دائما لتعزيز سبل التعاون وتحفيز الجهود بينها وبين الدول الاعضاء بالاتحاد الدولي لتسخير جميع الامكانيات التي تساعد في تطور قطاع الاتصالات على المستوى الاقليمي والدولي.

وقال إن الكويت تعد عضوا فعالا وبارزا في الاتحاد الدولي للاتصالات منذ عام 1982 مشيرا الى مساهمتها في دعم اعمال وميزانية الاتحاد الدولي للاتصالات والقرارات الصادرة عنه والدراسات التقنية المتخصصة.

ويعد الاتحاد الدولي للاتصالات وكالة متخصصة في تقنية المعلومات والاتصالات تابعة للأمم المتحدة وهو الذي يقوم بتحديد طيف موجات الراديو ومدارات الأقمار الصناعية وتطوير المقاييس الفنية التي تضمن التداخل السلس بين الشبكات والتقنيات. ويسعى الاتحاد لتحسين إيصال تقنيات المعلومات والاتصالات إلى المجتمعات في جميع أنحاء العالم.

«الطرق» أنجزت 97.2 في المئة من مشروع جسر الشيخ جابر «وصلة الدوحة»

أعلنت الهيئة العامة للطرق والنقل البري الكويتية أمس الاثنين أن نسبة الإنجاز في أعمال مشروع إنشاء وصيانة جسر الشيخ جابر الأحمد – وصلة الدوحة بلغت 97ر2 في المئة وأنه سيتم الانتهاء منها بنهاية العام الجاري.

وقال المدير العام للهيئة المهندس أحمد الحصان إن المشروع يستهدف ربط منطقة الدوحة بمنطقة الشويخ وجسر الشيخ جابر الأحمد (الرئيسي) بغية تخفيف حدة الازدحام المروري فضلا عن استكمال منظومة الطرق بالبلاد. وأضاف الحصان أن أعمال المشروع تتضمن الطريق البري وطوله 4ر7 كيلومتر ويشمل خمسة جسور علوية بطول 725 مترا والجسر البحري البالغ طوله 7ر7 كيلومتر موضحا أنه يشمل ثلاثة حارات مرورية وحارة للأمان في كل اتجاه بتكلفة 165ر7 مليون دينار كويتي (نحو 545 مليون دولار). وأوضح أن الجسر البحري يبدأ من ميناء الشويخ (المنطقة الحرة) ويعبر جون الكويت غربا ويمر بجانب جزيرة أم النمل ليصل إلى منطقة الدوحة ثم يربط بطريق الدوحة السريع. وأفاد بأن الجسر تم تصميمه وفقا للمواصفات الفنية لوزارة الأشغال العامة ليكون عمره الافتراضي 100 عام مؤكدا أن تنفيذ هذا المشروع يأتي بخبرات محلية وعالمية تقوم بالإشراف على أعماله. وكانت الهيئة أعلنت في وقت سابق وضع خطة متكاملة لتنفيذ 74 مشروعا لتطوير الطرق والبنى التحتية بغية تسهيل الحركة المرورية في البلاد مشيرة إلى تخصيص واعتماد 500 مليون دينار كويتي (نحو 65ر1 مليار دولار) لهذه المشاريع.

م. أحمد الحصان

مشروع «أمنية» يطلق شراكة بيئية للحد من التلوث

أعلن مشروع "أمنية" البيئي عن إبرام تعاون مع شركة البترول العالمية بحضور عدد من ممثلي الشركة بينهم حسن الحماد ، هبة القبندي، طلال المطوع، احمد بن سبت، ندى عبدالله، إلى جانب مؤسسي مشروع "أمنية" سناء الغملاس وفرح شعبان.

وأعربت سناء الغملاس في تصريح صحافي بعد توقيع الاتفاق البيئي عن بالغ شكرها وإعتزازها لهذا التعاون البيئي المثمر بالشراكة مع القطاعين الحكومي والخاص، لافتة إلى أنه يمثل أول اتفاقية من نوعها، وذلك بتسليم كافة النفايات القابلة للتدوير والغير خطرة إلينا كمشروع كويتي معتمد في تدوير النفايات البلاستيكية لدى الهيئة العامة للبيئة.

وأضافت الغملاس أن هذا التعاون بدأ مع شركة البترول العالمية منذ انطلاقنا في عام 2015، واثبتنا الالتزام معهم خاصة من ناحية ارسال التقارير بشكل مستمر بما يتم تسليمه من نفايات بلاستيكية، واليوم تطور التعاون لتميزهم، ودعما منهم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وذكرت الغملاس أن مشروع "أمنية" يمضي قدما في تحقيق المزيد من الأهداف البيئية التي تصب في خدمة المجتمع من خلال إيجاد بيئة صحية سليمة خالية من الأخطار والتلوث.

الغملاس وشعبان مع مسؤولي شركة البترول العالمية